المحـــاضـــرة رقـــم 2

المدينة و الاقتصاد الحضري

تعريف المدينة: " كل تجمل حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية" المادة 03 من القانون التوجيهي للمدينة (قانون 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006).

بالإضافة إلى هذا فان هذا القانون يصنف المدن حسب حجم سكانها :

- مدينة متوسطة 50000 – 100000 نسمة
- مدينة صغيرة 20000- 50000 نسمة
- تجمع حضري يشمل على الأقل 5000 نسمة
- المدينة الكبيرة على الأقل 100000نسمة
- الحاضرة الكبرى على الأقل 300000نسمة ولها قابلية لتطوير وظائف دولية ، زيادة على وظيفتها الجهورية و الوطنية

كما أن المادة 05 منه تؤكد على أنه **" زيادة على تصنيفها حسب الحجم السكاني ، تصنف المدن حسب وظائفها و مستوى إشعاعها المحلي والجهوري و الوطني و الدولي ، وعلى وجه الخصوص تراثها التاريخي و الثقافي و المعماري "**

الإقليم الجغرافي والإقليم الوظيفي للمدينة :

الإقليم الجغرافي

مساحة جغرافية محدودة تختلف عما يجاورها بمجموعة من الخصائص الطبيعية المميزة لها

الإقليم الوظيفي للمدينة

هو عبارة عن مساحة جغرافية تحدد بمجال تفاعل المدينة و ما حولها من ظهير ريفي و مدن أخرى ، حيث يكون الترابط و التفاعل واضحا و قويا أما مع بداية ضعف هذا التفاعل فهي بداية ظهور الاثر التنافسي لمدن أخرى ، أي وجود أقاليم وظيفية أخرى لمدن بنفس الحجم ونفس الوظيفة.

ف **" فكرة إقليم مدينة تقوم على أساس العلاقة أو الرابط بين بين المدينة و ما حولها من ريف و مدن أصغر، وهي فكرة يصعب قياسها رياضيا كما أنها ليست ثابتة عبر الزمن "** أحمد علي إسماعيل
جغرافيا المدن ،دار الكتاب الحديث القاهرة ص 189 .

كما أن الجانب التشريعي عرفه على انه **" الذي يتكون من عدة ولايات منظمة ، لها خصوصيات فيزيائية ووجهات إنمائية مماثلة أو متكاملة "** المادة 03 من القانون 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة .

تعريف الاقتصاد الحضري

كل النشاطات المتعلقة بإنتاج السلع و الخدمات المتواجدة **في الوسط الحضري** أو في **المجال الخاضع لتأشيراته "**

من خلال التعريفين السابقين يتضح لنا أهمية دراسة الوظائف الحضرية للمدن وتأثيراتها المجالية والإقليمية إضافة ضرورة التطرق إلى تعقد البعد الاقتصادي للمدينة كلما زاد حجمها و تعددت وظائفها .

البعد الاقتصادي المعقد للمدينة :

مع ظهور الثورة الصناعية ازدادت الظاهرة الحضرية توسعا بشكل هائل سواء من الناحية السكانية (تزايد أحجام المدن) أو من الناحية المجالية في كيفية ازدياد و توسع إعداد المدن .

بالإضافة إلى هذا فإن ازدياد دقة و سرعة العمليات الإنتاجية و تراكم الإنتاج الصناعي و الزراعي ساهم في رفع إمكانية الإعالة لأعداد كبيرة من السكان و رفع من جاذبية المدن سواء للعمل أو لظروف الحياة الأفضل مقارنة بالريف .

ـ تطور طرق ووسائل المواصلات أدى إلى تركز و ازدياد عدد و حجم التجمعات الحضرية

ـ توسع المبادلات التجارية على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي أدى إلى نمو مدن الموانىء و أوجد مدن و موانئ جديدة .

ـ أصبح توزع الأنشطة الصناعية من العوامل المهيكلة للمجال خصوصا مع تراكم الخبرات وتطور التقنيات المستخدمة في استغلال الموارد الطبيعية ، حيث فرضت هذه الأنشطة التزامات تخطيطية مغلقة بالمناطق الصناعية و كيفية توطينها خصوصا مع أثرها البيئي و علاقتها في الرفع من جاذبية المدن وهجرة السكان إليها . (الأقطاب الصناعية بالجزائر، قسن طينة، وهران، عنابة)

ـ هيمنة في المدن الحالية الخدمات على القطاع الصناعي و تداخلت الوظائف الحضرية و تعددت الحاجات الإنسانية واختلف استخدامات الأرض في المدينة و عجلت بظهور إشكالية العقار و صراع الوظائف الحضرية. إذ لابد من إيجاد فهم للعلاقات المختلفة بين جميع النشاطات و استخدامات الأرض في المدينة و كيفية تفاعلها فيما بينها قصد تحليلها و تفكيكها لإيجاد الحلول الممكنة للمشاكل المطروحة من أجل إيجاد فضاء حضري و بيئة مريحة للحياة و العمل.

البعد الإقليمي للاقتصاد الحضري :

من التعريف السابق للاقتصاد الحضري يتضح البعد الإقليمي فهو الذي يحدد بمجال نفوذ وخدمة التجهيزات و الوظائف الحضرية المختلفة خصوصا التجارية منها ، فالاقتصاد الحضري يرتبط بصورة أساسية بالاقتصاد الإقليمي حيث كان الأمريكيون من السباقين بأعمال مبتكرة في هذا الميدان ن إلا أنهم ركزوا في البدايات الأولى على مدن أمريكية نامية وعلى **التركيب الوظيفي الداخلي للمدن** .

النظريات التخطيطية للمدن

نظرية الدوائر المتحدة المركز لأرنست برجس 1925 :

ذكر برجس في دراسته على مدينة شيكاغو من خلال التطرق إلى عنصرين أساسيين هما :

ـ أسعار الأراضي

ـ سهولة الوصول الى مركز المدينة

وجد أن أسعار الأراضي ترتفع كلما اتجهنا إلى قلب المدينة التجاري كما أن المركز التجاري يكون سهل الوصول من كل أطراف المدينة ، أتخذ من هذين العنصرين منطلقا لنظريته التي عرفت في كتابه "نمو المدينة مدخل لمشروع بحث " توصل في دراسته على أن المدينة تتخذ في نموها خمس حلقات أو نطاقات متناقصة و متحدة المركز ترتب من المركز إلى الضواحي كما يلي :

ـ منطقة الأعمال المركزية : تشكل النواة الحيوية اقتصاديا ثقافيا واجتماعيا كما أنها ملتقى طرق طرق المواصلات .

ـ منطقة انتقال أو منطقة تحول تتميز بالتغير المستمر نتيجة لتوسع المنطقة المركزية كثافة سكانية عالمية و دخل فردي منخفض انتشار مخازن السلع و المصانع .

-منطقة سكن العمال : تسكن هذه المنطقة أصحاب المهن و أبناء المهاجرين حيث ان ساكنيها لهم تطلعات تحسين مستوى المعيشة و الاندماج في المجتمع .

-منطقة سكن أفضل : تتضمن شقق و عمارات و فنادق الإقامة راقية مقارنة بالمنطقة السابقة .

-منطقة السفر اليومي أو الضواحي : يقطنها ذوو الدخل المرتفع و المتوسط حيث أن أصحابها يقومون برحلة العمل اليومي

أشار برجس انه كلما ابتعد عن مركز المدينة زادت كثافة التملك و مساحة القطع الأرضية مما وجهت عدة انتقادات لنظرية برجس منها :

- تركيزه في دراسته على مدينة واحدة كنموذج (شيكاغو) .
- الحدود الفاصلة بين المناطق و شكلها الدائري .
- اضمن اختلاف النطاقات باختلاف المدن و تنوع استخدامات الأرض في النطاق الواحد ، كما تجاهل المنطقة الصناعية .
- عدم اهتمامه بالعوائق الطبيعية و التدخل السياسي في تخطيط المدن و وسائل النقل المتوفرة و تغيرها .

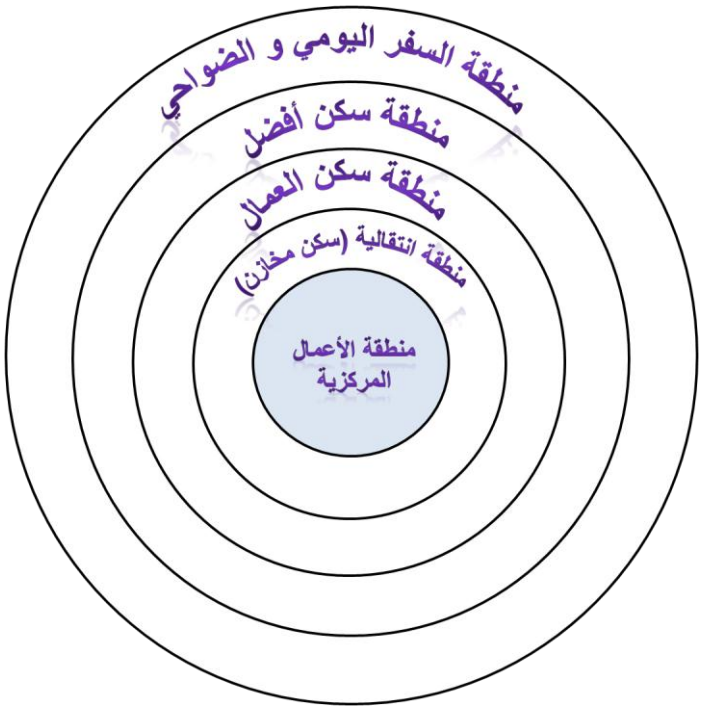

الضاحية الحضرية : موقع حضري على مسافة محدودة من مركز المدينة تعتبر منطقة انتقالية بين المدينة و الريف و تتميز بمساحات واسعة و تعتمد وظيفيا على المدينة إلا أن هذا لا ينكر وجود بعض الوظائف بها خصوصا الصناعية منها (سكانها قادمون من الريف أو مركز المدينة) و يقومون برحلات العمل اليومية و الاستفادة من خدمات المدينة.

نظرية القطاع لهومر هويت 1939 :

جاءت هذه النظرية كرد فعل على الانتقادات الموجهة لنظرية برجس حيث تبنى هويت مفهوم القطاع كبديل لمفهوم الحلقات و توصل إلى أن انتشار المناطق السكنية يتحقق وفق دخل الإفراد و التركيب الداخلي لشبكة الطرق المتفرعة من مركزها

- قسم المناطق السكنية على ثلاث قطاعات حسب دخل ساكنيها:

قطاع إيجار منخفض - متوسط - مرتفع

أهم ما توصل إليه على أن نمو المدينة يكون اكبر على طول الخطوط الرئيسية للنقل و على امتداد المناطق الأقل مقاومة (توصل إلى هذه النتائج من خلال دراسته لبعض المدن : فرانسيسكو ، فرجينيا و ريتشموند)
وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات منها :
-محدوديتها و ضيق نطاق تطبيقها من خلال دراسته لواقع بعض المدن في فترة وجيزة كما انه لم يأخذ بعين الاعتبار المراكز التاريخية للمدن ، الضاحية الحضارية ، التعمير الإرادي .

نظرية الأنوية المتعددة لهاريس و أولمان 1959:

تعتمد هذه النظرية على فكرة أساسية هي أن نمو المدينة لا يعتمد على نواة واحدة و إنما على انويه متعددة مثل :
-نواة النشاطات التجارية و الخدمات الرئيسية في مركز المدينة
-نواة تجارة الجملة و الصناعات الخفيفة
-نواة الصناعات على أطراف المدينة
يمكن أن تختلف عدد الأنوية من مدينة إلى أخرى نظرا للتطور التاريخي للمدن و اختلافه.
حددت أربع عوامل من طرف الباحثين تساهم في نشأة هذه الأنوية :
-الامتيازات الخاصة ببعض الأنشطة تتطلب سهولة الوصول إليها كمنطقة الأعمال المركزية
-التجاور الذي تستفيد منه بعض الأنشطة بوجودها في مكان واحد
-التعارض الذي تفرضه بعض الأنشطة فيما بينها مثلا الأحياء السكنية الراقية و المناطق الصناعية
-بعض الأنشطة لا يمكن أن تتوطن في إحياء ذات إيجار مرتفع مما يدفعها إلى الأحياء ذات الإيجار المنخفض مثل محلات و مناطق التخزين التي تقع في المناطق الفقيرة و الهامشية
و في الأخير أعطى الباحثون للمركز تشكل غير دائري و لا يحتل المركز الفيزيائي للمدينة لأن نمو المدينة لا يكون في كل الاتجاهات بنفس الحدة .

القطاعات

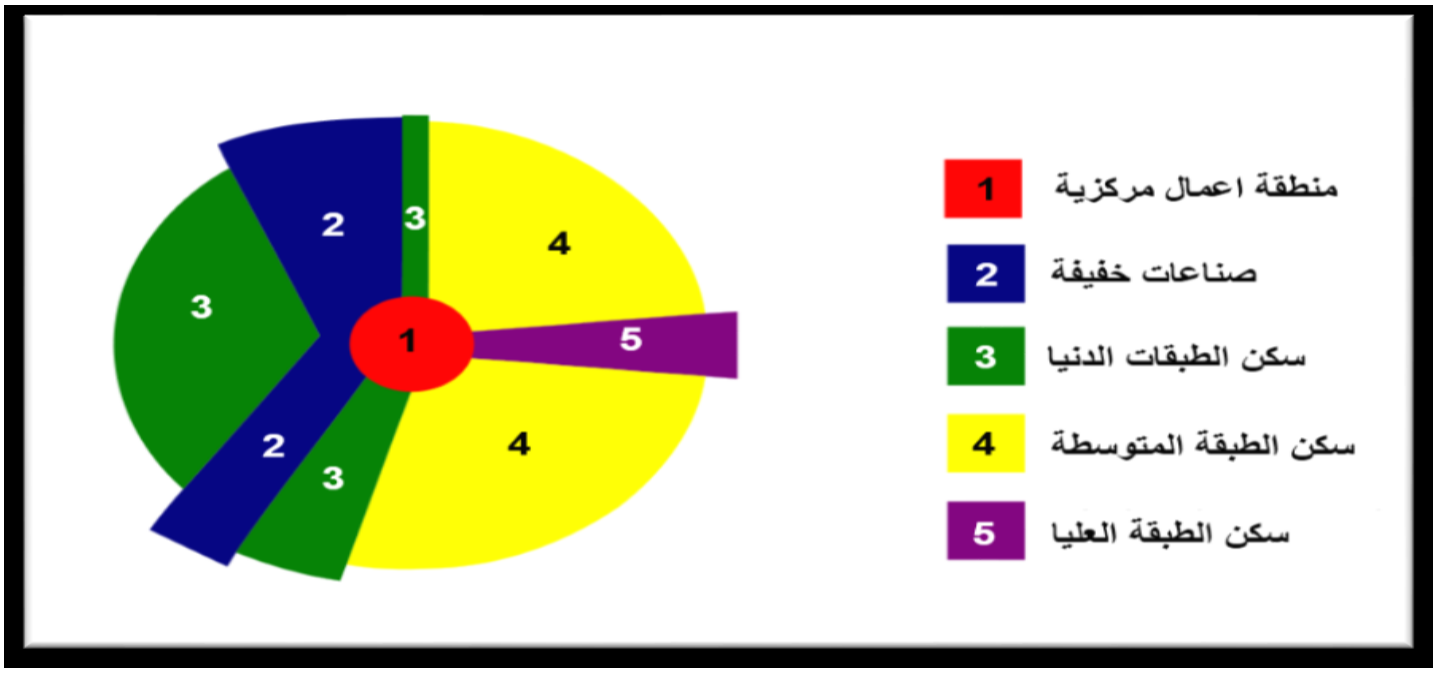

الأنوية المتعددة